

الصِّمَّةُ الْإِنْجَابِيَّةُ

فِي ضَوْءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

د. جميلة بن ساسي

باحثة في قضايا الفقه المعاصر،

جامعة الزيتونة.

اهتمَّ الإسلام بالأسرة باعتبارها خلية المجتمع الأولى. وقد غطَّى اهتمامه مختلف عناصرها بدءاً بالزَّوج والزَّوجة والأبناء، مبرزاً حقوق كلِّ طرف وواجباته تجاه الآخر. ونظراً إلى ما تحتلّه هذه النّواة من أهميّة، فقد سعت الشريعة الإسلامية إلى ضبط كيفية تكونها منذ مرحلة التأسيس مبرزة ما يتوجّب أخذه بعين الاعتبار في عقد الزَّواج من شروط أولها حسن اختيار الزَّوجين لبعضهما بتقديم الجانب الخلقيّ على غيره من الجوانب، وأن تكون المحبة والتكافل وتبادل المصالح والمنافع القاعدة الأساسية لكلِّ مشروع زواج. وبقدر ما اهتمَّ الدين الإسلاميّ بالأسس، فقد أولى اهتماماً كذلك بأهداف الزَّواج وأبعاده لأنَّ الزَّواج حاجة فطريّة في الإنسان فهذا الكائن مدنيّ بطبعه، ويحتاج إلى التواصل والتكاثر وهو ما جعل الإنجاب يظلّ على الدوام أحد أهداف ذلك المشروع ومن أبرز قضاياها المصيريّة. لذلك، فقد أصبح لزاماً علينا البحث في

ما يجب اتّخاذه من سبل كفيلة بحماية الأسرة من مختلف ما يتهدّدها من مخاطر في الحال والمآل بدءاً بما يتعلّق بالصّحة الإنجابيّة باعتبارها أساس تسلسل الجنس البشريّ وتواصله. ولعلّ المسائل الوقائيّة في هذا المجال تعتبر المسائل الأكثر حاجة للدراسة بحكم ما أصبح يشهده المشهد الصحيّ من أمراض وكوارث، وتعاثيه بعض الأسر من فواجع ومتاعب، فضلاً عما يتسبّب فيه كلّ ذلك وما يمثّله من أعباء إضافيّة على المجموعة الوطنيّة.

1- الطرق الوقائيّة للصّحة الإنجابيّة.

أ - التّرعيب في الإسراع بالزّواج :

لقد حتّ الإسلام على الزّواج باعتباره مطلباً اجتماعيّاً يقصد إلى المحافظة على النّوع الإنسانيّ، فضلاً عن كونه على المستوى الفرديّ خير مسكّن ومطمئن نفسيّ باعتباره أفضل سبيل للمودة والرّحمة بين البشر مصداقاً لقوله تعالى ﴿ وَأَتَّكِحُوا الْيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾⁽¹⁾، فهذه الآية تدعو غير المحصّنين من الرّجال والنّساء إلى أن لا يكون الفقر عائقاً أمام زواجهم لأنّ الله قد تكفّل بإغنائهم من فضله، حاثّاً غير القادرين مادياً على الوفاء بذلك ملازمة الصّبر والتّحلّي بالعفة في انتظار أن يتحقّق مبتغاهم ﴿ وَلِيَسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ... ﴾ الآية⁽²⁾.

أمّا في السّنة، فقد سأل بعض أصحاب الرّسول صلّى الله عليه وسلّم عن الخصاء لقطع هذه المادّة المهيّجة للشّهوة، فنهاهم عن ذلكم، مسهّلاً أمامهم طريق الزّواج بأن ينكح الرّجل المرأة بأيّ مال كان عنده مهما قلّ وإن ثوبا بسيطا يقدّمه لها دليلاً على رغبته فيها، فعن عبد الله قال : " كنّا نغزو مع

(1) سورة النّور : 24/32.

(2) سورة النور : 24/33.

رسول الله وليس لنا شيء فقلنا : ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالتوب ثم يقرأ علينا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (3)، وعن عبد الرحمن بن يزيد قال : " دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله فقال عبد الله : كنّا مع النبيّ صلى الله عليه وسلّم شبابا لا نجد شيئا فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلّم : يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوّج فإنّه أغضّ للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنّه له وجاء " (4).

ولقد حرص بعض الصحابة على التقوى، واعتبروا أن قيام الليل وصيام النهار وترك الزّواج من كمال خشية الله تعالى، فصحّ لهم الرسول صلى الله عليه وسلّم آراءهم الخاطئة، مؤكّداً أن القيام بهذه المباحات من كمال الفطرة السّويّة التي فطر الله النّاس عليها، فعن أنس بن مالك قال : " جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبيّ صلى الله عليه وسلّم يسألون عن عبادة النبيّ صلى الله عليه وسلّم فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا : وأين نحن من النبيّ صلى الله عليه وسلّم قد غفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم : أمّا أنا، فإنّي أصليّ الليل أبداً. وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر : أنا أعتزل النّساء فلا أتزوّج أبداً. فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلّم فقال : أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إنّي لأخشاكم لله وأتقاكم له لكنّي أصوم وأفطر وأصليّ وأرقد وأتزوّج النّساء فمن رغب عن سنّتي فليس منّي " (5).

ولا أدلّ على حضنّ الإسلام على الزّواج والحرص عليه من نهى الرسول صلى الله عليه وسلّم عن تأخير زواج امرأة يتقدّم لها الرّجل الكفء، فعن عليّ بن أبي طالب أن النبيّ صلى الله عليه وسلّم قال له : " يا عليّ ثلاث

(3) سورة المائدة : 87/5.

(4) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب النّكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، ح رقم 4678.

(5) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب النّكاح، باب التّرجيب في النّكاح، ح رقم 4675.

لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفاءاً⁽⁶⁾. وقد آستنتج الفقهاء من الحديث أنه إذا تقدّم للمرأة الأيم من يكافئها وكان وليها كالأب أو الأخ غائباً عقد لها القاضي الشرعي ولا ينتظر وليها، وذلك في إطار التشجيع على الزواج والحضّ على الاستعفاف، وتماشيا مع نوازع النفس وطبيعة الإنسان الميالة إلى الاجتماع وعدم القدرة على العيش منفردة معزولة، وهو ما نبّه إليه المولى عزّ وجلّ في محكم كتابه بقوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽⁷⁾ جاعلا كلّ زوج لباسا لشريكه ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾⁽⁸⁾ بما يوفره له من حفظ للشرف، وصون للعرض، وراحة للنفس.

وتبعا لذلك، فكلّ من أعرض عن الزّواج وسلك مسالك غير مشروعة في العلاقات الجنسيّة يكون في الغالب عرضة لما لا يحمد عقباه بسبب تزايد الأمراض المعدية وانتشارها وفي مقدّمتها داء نقص المناعة المكتسبة (السيدا). وهو ما حذّر منه الرّسول صلّى الله عليه وسلّم في الحديث في مناسبات عدّة، فعن عبد الله بن عمر قال : " أقبل علينا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال : يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهنّ وأعوذ بالله أن تدركوهنّ : لم تظهر الفاحشة في قوم قطّ حتّى يعلنوا بها إلاّ فشا فيهم الطّاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلاّ أخذوا بالسّتين وشدة المؤونة وجور السّلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلاّ منعوا القطر من السّماء ولو لا البهائم لم يمطروا ولم ينقصوا عهد الله وعهد رسوله إلاّ سلّط الله عليهم عدواً من غيرهم فأخذوا بعض ما في

(6) موسوعة الحديث النّبوي، سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأوّل من الفضل، ح رقم 156.

(7) سورة الرّوم : 21/30.

(8) سورة البقرة : 187/2.

أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا ممَّا أنزل الله إلَّا جعل الله بأسهم بينهم»⁽⁹⁾.

ب- الحثُّ على الزَّوَاجِ مِنْ غَيْرِ نَوِي الرَّحْمِ : لئن اتَّهم الإسلام بالتَّخَلُّفِ بالرَّغْمِ مِنْ تَأْكِيدِهِ بِأَنَّهُ صَالِحٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾⁽¹⁰⁾ فها هي الأبحاث العلميَّة المحايِدة تثبت بعد أربعة عشر قرناً نهي الإسلام عن الزَّوَاجِ مِنَ الْأَقْرَابِ. فلقد أَكَّدَ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ عَلَى ضَرُورَةِ التَّعَارُفِ وَالتَّعَاوُنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽¹¹⁾ وهذا التَّعَارُفُ يُوَدِّي حَتْمًا إِلَى الزَّوَاجِ وَالْمَصَاهِرَةِ بَيْنَ الْعَائِلَاتِ. وَلَقَدْ فَضَّلَتِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ اخْتِيَارَ الزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ الْأَقْرَابِ حِرْصًا عَلَى نَجَابَةِ الْوَلَدِ وَضْمَانًا لَصَحَّتِهِ وَتَجَنُّبًا لِلْأَمْرَاضِ السَّارِيَةِ وَالْعَاهَاتِ الْوَرَاثِيَّةِ، فَالزَّوَاجُ مِنَ الْأَقْرَابِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا شَرْعًا، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى. وَقَدْ أُثْبِتَتِ التَّجَارِبُ الْعِلْمِيَّةُ الْحَدِيثَةُ الَّتِي أُجْرِيَتْ عَلَى الْحَيَوَانَاتِ أَنَّ التَّلَاقِحَ بَيْنَ سَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ الْأُرُومَةَ يَنْتِجُ نَتَاجًا قَوِيًّا، وَأَنَّ التَّلَاقِحَ بَيْنَ حَيَوَانَاتٍ مُتَّحِدَةٍ الْأُرُومَةَ يَنْتِجُ نَسْلًا ضَعِيفًا. فَقَدْ ثَبَتَ طَبِيبًا أَنَّ الزَّوَاجَ مِنَ الْأَقْرَابِ لَعْدَةٌ أَجْيَالٍ يَجْعَلُ الْأَوْلَادَ أَكْثَرَ عَرِضَةً لِلْإِصَابَةِ بِالْأَمْرَاضِ الْوَرَاثِيَّةِ بِسَبَبِ عُلُوِّ نِسْبَةِ اِحْتِمَالِ التَّقَاءِ الْجِينَاتِ الْوَرَاثِيَّةِ الَّتِي تَحْمِلُ الصِّفَاتِ السَّيِّئَةَ أَوْ الْمَرَضِيَّةَ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الزَّوَاجِ. فَالزَّوَاجُ مِنَ الْأَقْرَابِ يَكْتَفِ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةَ الْكَامِنَةَ فِي النَّسْلِ، كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَفْضِيَ إِلَى الْعَقْمِ، وَمَا قَدْ يَحْمِلُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ صِفَاتٍ مَرَضِيَّةٍ ضَعِيفَةٍ تَتَكَثَّفُ بِالزَّوَاجِ مِنَ الْأَقْرَابِ فَتَتَكَثَّرُ مَعَ الزَّمَنِ عَوَضَ إِبَادَتِهَا وَتَلَاشِيهَا بِالزَّوَاجِ بِمَنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْأُسْرَةِ، وَهَذَا مَا دَعَا

(9) موسوعة الحديث النبوي، سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب العقوبات، ح رقم 4009 .

(10) سورة المائدة : 3/5 .

(11) سورة الحجرات : 13/49 .

إليه عمر بن الخطاب بقوله لآل السائب وقد رآهم يتزوّجون فيما بينهم : " قد أضويتم فأنكحوا النوابع " (12) . وفي تونس، تفتن الأطباء إلى وجود بعض الأسر في جهات مختلفة من البلاد قد تفتت فيها عاهات الخرس والكساح نتيجة زواج الأقارب.

ج- الدّعوة إلى تنظيم النّسل : لقد اهتمّ الإسلام بمسألة تنظيم النّسل من وجوه عدّة، وسنقتصر على موضع واحد للمثال، والمجال رحب للتّوسّع في هذا الباب، فمسألة العزل من المسائل المختلف فيها، إذ قد روى البخاريّ عن أبي سعيد الخدريّ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لما سئل عن العزل : " ما عليكم أن تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلّا وهي كائنة " (13) . وأخرج مسلم عن أبي سعيد الخدريّ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سئل عن العزل فقال : " ما من كلّ الماء يكون الولد وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء " (14) . وروى أبو داود بسنده عن أبي سعيد الخدريّ أنّ رجلاً قال : " يا رسول الله إنّ لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وإنّ اليهود تحدّثت أنّ العزل المؤودة الصّغرى فقال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم : " كذبت يهود ولو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه " (15) . وعن سفيان عن عمرو عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : " كنّا نعزل على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والقرآن ينزل ولو كان شيء ينهى عنه لنهانا القرآن " (16).

إنّ إيراد جملة هذه الأحاديث، ليس من باب التأكيد، فالأمر واضح جليّ، ولكن من باب التّنوع وإظهار تعدّد الرواية واختلاف وجوها. وهكذا جوّز

(12) أبو زهرة (محمد) : الأحوال الشخصية، ص 65، (د ت).

(13) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب العنق، باب من ملك من العرب رقياً، ح رقم 2256 .

(14) موسوعة الحديث النبوي، صحيح مسلم، كتاب النّكاح، باب حكم العزل، ح رقم 2605 .

(15) موسوعة الحديث النبوي، سنن أبي داود، كتاب النّكاح، باب ما جاء في العزل، ح رقم 185 .

(16) موسوعة الحديث النبوي، صحيح مسلم، كتاب النّكاح، باب حكم العزل، ح رقم 2608 .

العلماء العزل باتِّفاق الزَّوجين ومثله التَّدَاوي لمنع الحمل. والواضح أنَّ العزل⁽¹⁷⁾ كان أمراً معمولاً به زمن الرِّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو طريقة بسيطة ناجعة : بسيطة لأنَّها لا تستدعي دواءً أو عقاقير، ناجعة لكونها تمنع الحمل، وقد عمل بها زمن الرِّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم ينه المسلمين عن ذلك. فهذا إقرار بهذا الفعل المباح وليس فيه وجه للمنع. أمَّا اليوم، فقد تطوَّرت العلوم والاكتشافات الطَّبيَّة، وظهرت وسائل أخرى لتنظيم النِّسل تستغرق السنوات التي يرغب الزَّوجان في عدم الإنجاب فيها مثل أقراص منع الحمل والغرسات...

والأكيد أنَّ الشرع لم يحرم شيئاً فيه مصلحة للزَّوجين أو للعائلة، ففي تنظيم النِّسل وعدم الإكثار من الأبناء حرص على تربيتهم ورعايتهم الرِّعاية المطلوبة. وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ قِلَّةَ العيال أحد اليسارين والممارسة الحيائيَّة والواقع المعيش خير ما نستدلُّ به على ما قلنا. ولا يعني هذا دعوة إلى الإقلال من الذَّرية بقدر ما هو دعوة إلى ضبط المقدرة على الرِّعاية، لأنَّ البنين أمانة في الأعناق، ومن لم يصن الأمانة وقع في المحذور، لذا من لم يكن أهلاً لتربية عيال كثر عليه بالافتقار في العدد، ولا يكون ذلك إلا بتحديد النِّسل، كما أنَّ في هذه الطَّريقة محافظة على صحَّة المرأة وعدم الإقبال عليها، فالحمل والنَّفاس والرِّضاع أمور ترهقها جسدياً، وهذا ما يدفع أهل الاختصاص من الأطباء إلى نصح المرأة بعدم تكرار الإنجاب في مدَّة تقلَّ عن العامين.

د- منع الحمل أثناء الرِّضاع :

أشار الرِّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ما يمكن أن يلحق الولد الرِّضيع من ضرر زمن رضاعه، فمباشرة المرأة المرضع من زوجها يؤدِّي إلى هيجان دم الطَّمث، فيتغيَّر اللَّبن ويحيد عن نقائه وعذوبته، وربَّما حملت المرضعة فيلحق ذلك ضرراً برضيعها لأنَّ الدَّم سينصرف لتغذية الجنين الجديد، فيؤثِّر

(17) وهبة (الزَّحيلي)، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط4، س1997، ج4، ص2644.

سلبا على حليب الرضيع ويصبح رديئا فيضعفه. فعن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تقتلوا أولادكم سرّا فإن الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه"⁽¹⁸⁾. وجاء في حديث جذامة الأسديّة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتّى بلغني أنّ الرّوم وفارس تفعله فلا يضرّ أولادهم"⁽¹⁹⁾. والغيلة هي مباشرة الرّجل زوجته وهي مرضعة حملت منه أو لم يحصل الحمل. وقد اختلف أهل اللّغة والعلماء في معنى الغيلة عن أقوال :⁽²⁰⁾

- أن يطأ الرّجل امرأته وهي ترضع.
- أن تلد المرأة فيطأها زوجها وهي ترضع فتحمل فيفسد اللّبن على الرضيع فيضعف جسمه .
- أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل .
- الغيل هو الرّضاع.

والرّاجح فقها أنّ الجماع زمن الرّضاع جائز، وهذا محلّ اتفاق بين العلماء لأنّ الرّجل يمنع من الوطء زمن النفاس والحيض فقط، ولكنّ المتفق عليه أنّ الوطء المسبّب في الحمل زمن الرّضاع يلحق الضرر بالولد الرضيع لأنّه يتعب جسد المرأة ويجعله غير قادر على التّوفيق بين تغذية الجنين في الرّحم وإرضاع الولد، وهو ما يعني نقص كمّيّة الغذاء للرّضيع وإنقاص قيمته الغذائيّة، وربّما يصل إلى انعدامه، لذا ينصح الأطباء بعدم الحمل الثّاني مدّة تزيد عن العامين⁽²¹⁾ حماية لصحة الأم المرضع ولتوفير غذاء الرضيع، وهذا ما يجعلنا نرجّح أنّ الغيلة المنهي عنها ليست الوطء زمن الرّضاع بقدر ما هو

(18) موسوعة الحديث النبوي، سنن أبي داود، كتاب الطّب، باب في الغيل، ح رقم 3383 .

(19) موسوعة الحديث النبوي، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة، ح رقم 2612 .

(20) الموسوعة الفقهيّة : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الكويت س1994، م1، ج31، ص342 .

(21) قال تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالَهُ فِي غَامِغٍ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ) سورة لقمان : 14 / 31 .

أن تلد المرأة فيغشاها زوجها وهي ترضع فتحمل، فإذا حملت فسد اللبن على الصَّبِيِّ وبذلك يفسد جسده وتضعف قوَّته حتَّى يصل ربَّما ذلك الضَّعْف إلى عقله.

هـ - مشروعيَّة الختان :

الختان والختانة لغة (22) هو الاسم من الختن وهو قطع القلفة من الذَّكر، ولا يخرج الاستعمال عند الفقهاء على هذا المعنى، وقد اختلفت الأقوال في الختان إلى قولين :

— قول المالكيَّة والحنفيَّة (23) ويتمثل في أنَّ الختان سنة وليست بواجب وهو من الفطرة الَّتِي فطر الله النَّاس عليها ودليلهم ما رواه البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : " خمس من الفطرة : الختان والاستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظافر وقصَّ الشَّارب " (24).

— قول الشَّافعيَّة والحنابلة (25) وسحنون من المالكيَّة وهو أنَّ الختان واجب ودليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ... ﴾ الآية (26). وقد جاء في حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : " اختتن إبراهيم عليه السَّلام وهو ابن ثمانين سنة بالقُدُوم " (27). والأمر جاء باتِّباع مِلَّة سيدنا إبراهيم. وروى أبو داود عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جدِّه أنَّه جاء إلى النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وسلَّم فقال : " قد أسلمت فقال له النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وسلَّم : ألق عنك شعر الكفر يقول احلق،

(22) ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 1997، ج 2، ص 222 .

(23) الفقه الاسلامي وأدلَّته، ج 4، ص 2752 .

(24) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب الختان بعد الكبر، ح رقم 5823 .

(25) الفقه الاسلامي وأدلَّته، ج 1، ص 461 .

(26) سورة النحل : 123/16 .

(27) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً، ح رقم 3178 .

قال : وأخبرني أنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم قال لآخر معه : ألق عنك شعر الكفر وآخِتن⁽²⁸⁾ . والراجح طبيّاً أنّ بقاء القلفة يحبس النّجاسة ويعرّض العضو للتّناسليّ ليصبح مرتعاً لتجمّع الجراثيم تحت القلفة بما قد يسبّب عائقاً أمام حصول الحمل.

ومن هنا، ينصح أطباء الأطفال الآباء والأمّهات بأن يسارعوا إلى ختان أبنائهم وذلك في سنّ مبكّرة جدّاً⁽²⁹⁾ . وهكذا فسواء أقلنا إنّ الختان واجب أم سنّة، فهو مشروع على أقلّ تقدير، وفوائده الصّحيّة ظاهرة للعيان لما فيه من مصلحة تجنّب الصّغير جملة من الأمراض الجرثوميّة في عضوه الذّكريّ كما أنّ الختان عند الرّجال يقي نساءهم من الإصابة بالأمراض. ومن هنا نفهم أنّ دور الختان لا يقتصر على حماية الرّجل، بل يظهر تأثيره الوقائيّ عند زوجات المختونين أيضاً.

2 - الوسائل العلاجيّة للصّحة الإيجابيّة.

أ - تحريم الصّلاة والصّوم على الحائض والنّفساء :

اتّفق الفقهاء على عدم صحّة صلاة الحائض سواء أكانت فرضاً أو سنّة ولا يصحّ كذلك صومها سواء في رمضان أو خارجه، إذ الحيض والنّفاس مانعان لصحّتهما كما أنّه يمنع وجوبهما. وقد أجمع العلماء سقوط فرض الصّلاة عن الحائض والنّفساء لقول النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم : لفاطمة بنت أبي حبيش : " إذا أقبلت الحيض فدعي الصّلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدّم وصلّي " ⁽³⁰⁾. وصرّح أصحاب المذاهب الفقهيّة بأنّ قضاء ما فات الحائض من صلاة أيّام حيضها وأيّام نفاسها ليس بواجب. ولما روت معاذة قالت : سألت

(28) موسوعة الحديث النبوي، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرّجل يسلم فيؤمر بالغسل، ح رقم 302 .

(29) تصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أيّام أو أسبوعاً.

(30) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب إذا رأت المستحاضة الطهر، ح رقم 319.

عائشة ما بال الحائض تقضي الصَّوم ولا تقضي الصَّلَاة فقالت : أحروريَّة أنت ؟ فقلت : لست بحروريَّة ولكن أسأل. فقالت : كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصَّوم ولا نؤمر بقضاء الصَّلَاة (31).

فهذا اتفاق على كون المرأة لا تقضي صلاتها على المعمول به. أمَّا وجه الاختلاف، فيكمن في رغبة المرأة في قضاء صلاتها، إذا اختلف الفقهاء في ذلك، فذهب الحنفيَّة إلى أنَّه خلاف الأولى. ورأى الشافعيَّة كراهة قضائها وينعقد نفلاً مطلقاً لأنَّها منهية عن الصَّلَاة لذات الصَّلَاة والمنهي عنه لذاته لا ثواب فيه. والرَّاجح عدم قضاء الصَّلَاة في أيَّام الحيض لأنَّه من السنَّة والقضاء خلافها، ونحن مأمورون باتباعها بما أنَّها المصدر الثَّاني للتَّشريع. وقد حصل الاتفاق بعدم صَحَّة الصَّوم أيَّام الحيض والنَّفاس وتحريم ذلك مطلقاً سواء أكان الصَّوم فرضاً أو نفلاً لقول النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم في حديث أبي سعيد : "أليس إذا حاضت لم تصلِّ ولم تصم قلنا بلى، قال : فذلك من نقصان دينها" (32).

أمَّا الصَّوم، فعلى الحائض والنَّفساء قضاؤه لحديث عائشة رضي الله عنها في الحيض : كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصَّوم ولا نؤمر بقضاء الصَّلَاة. ولم يلزم الله تعالى النَّساء بوقت مخصوص يقضين ما فاتهنَّ، كما لم يشترط التَّتابع في الصَّوم وفي ذلك تيسير ورفع للحرج عنهنَّ. ولذا يمكن القول إنَّ إسقاط الصَّلَاة عن الحائض والنَّفساء وعدم مطالبتها بقضائها وإسقاط الصَّوم عنها مع الفسحة في القضاء لهو تعبير عملي عن العناية الإلهيَّة بالجانب الصَّحِّي خاصَّة من خلال توفير الوقاية لصحَّتها الإنجابيَّة، فالمرأة تشعر زمن حيضها ونفاسها بالضعف نتيجة ما تفقده من دم تكون في أمسِّ الحاجة إلى تعويضه بالأكل في رمضان، وبالراحة الجسميَّة لعدم القيام بالصَّلَاة فكان أن أوجب عليها الإسلام الإفطار في رمضان مساعدة لها على تعويض ما خسرت

(31) الفقه على المذاهب الأربعة، ج1، ص123.

(32) موسوعة الحديث النبوي، كتاب الصوم، باب الحائض تترك الصوم والصلاة، ح1815 (المقصود بالنقصان هو النقص العددي وليس النقص الكيفي) .

من دم، كما أنّ في تكليفها بأداء الصلّة مشقّة عليها يسبّب ضعفها، فتكون المرأة بهذه التشريعات حامية لصحتها وسلامتها لأنّه يؤثّر على صحتها الإنجابيّة التي يجب حمايتها والمحافظة عليها.

ب - إفطار الحائض والحامل والنفساء والمرضع في رمضان :

جوّز الفقهاء إفطار الحامل والمرضع في رمضان إن خافت على نفسها الهلاك أو على جنينها، وقد ذهب المالكيّة⁽³³⁾ إلى جواز إفطار الحامل والمرضع سواء أكانت المرضع أمّا للولد من النسب أو ظئرا، وسواء أكان الخوف على نفسها أم على ولدها وجب عليها القضاء ولا فدية عليها، بخلاف المرضع فعليها الفدية وبيّاح للمرضع الإفطار إذا تعيّن الرضاع عليها، وإن كانت مستأجرة للإرضاع فلا فرق بين أن تتعيّن للإرضاع أو لا فتكون أمّا، فالإرضاع واجب عليها من الزاوية الدنيّة. أمّا المستأجرة، فالإرضاع واجب عليها بالعقد. وقد اتفق الفقهاء على عدم وجوب الفدية إذا أفطرت الحامل أو المرضع خوفا على نفسها لأنها بمنزلة المريض الخائف على نفسه.

أمّا الحائض والنفساء فيجب عليهما الإفطار باتّفاق المذاهب ولا يحلّ لهما أن تصوما، فإن صامتا لا ينعقد صومهما ووقع باطلا، ويجب عليهما قضاء ما فاتهما من أيّام الحيض والنّفاس في شهر رمضان بخلاف ما فاتهما من الصلّة.

ج- تحريم الوطء أثناء الحيض والنّفاس :

اتّفق الفقهاء على تحريم وطء الحائض والنّفساء بنصّ الكتاب والسنة فلا يحلّ وطؤهما حتّى تطهر لحديث أنس : " إنّ اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم أخرجوها من البيت فلم يؤاكلوها ولم يجامعوها"⁽³⁴⁾. ولقد سأل أصحاب

(33) الشنقيطي أحمد، مواهب الجليل من أدلة الخليل، دار إحياء التراث الإسلامي قطر، س1983 ج2، ص56.

(34) موسوعة الحديث النبوي، مسند أحمد، كتاب باقي مسانيد المكثرين، ح رقم 3087 .

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ⁽³⁵⁾ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ " ⁽³⁶⁾ . وَفِي لَفْظِ إِلَّا الْجَمَاعَ . فَالْنَّصُّ وَاضِحٌ فِي تَحْرِيمِ الْإِسْتِمْتَاعِ وَالْوِطْءِ فِي الْفَرْجِ . أَمَّا الْخِلَافُ فَمَحَلُّهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ .

وَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ⁽³⁷⁾ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ دُونَ حَائِلٍ اسْتِنَادًا إِلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبَاشِرَهَا أَمْرَهَا أَنْ تَتَرَّرَ ثُمَّ يَبَاشِرَهَا ، قَالَتْ : وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَمْلِكُ إِرْبَهُ " ⁽³⁸⁾ .

وَفِي رَوَايَةٍ ، كَانَ يَبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ حَائِضٌ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ . وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ ⁽³⁹⁾ إِلَى جَوَازِ الْإِسْتِمْتَاعِ مِنَ الْحَائِضِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ ، فَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَسْتَمْتَاعَ مِنْ امْرَأَتِهِ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ بَدْنِهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءٌ دُونَ حَائِلٍ وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ إِلَّا الْوِطْءُ فَقَطْ ، وَيَسْتَحَبُّ لَهُ سِتْرُ الْفَرْجِ عِنْدَ الْجَمَاعِ . وَجَوَّزَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ ⁽⁴⁰⁾ الْإِسْتِمْتَاعَ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ وَمَنْعَهُ الْمَالِكِيَّةُ .

إِنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ لَمْ يَعدْ لَهُ الْيَوْمَ مِنْ مَبَرَّرٍ خَاصَّةٍ بِتَقَدُّمِ الْعِلْمِ وَالْوُقُوفِ عَلَى سَبَبِ تَحْرِيمِ الْوِطْءِ زَمَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْإِسْتِمْتَاعُ فِي مَكَانٍ غَيْرِ مَكَانِ الْوِطْءِ ، فَالْأَمْرُ جَائِزٌ خَاصَّةً وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ أَذَى صَحِّيَّ

(35) سورة البقرة : 2 / 222 .

(36) موسوعة الحديث النبوي، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب غسل الحائض رأس زوجها، ح رقم 4558.

(37) الفقه على المذاهب الأربعة، ج1، ص135.

(38) موسوعة الحديث النبوي، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست مفطرة، ح رقم 1855.

(39) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ابن حنبل (أحمد)، تحقيق محمد بن القاسم، مكتبة المعارف، م32، ص172.

(40) الدراسات الفقهيّة على مذهب الإمام الشافعي : دار السّلام، ط 2، س1989، ص 205 .

يلحق بالطرفين، زد على ذلك فعله صَلَّى الله عليه وسلّم، فما كان عليه السلام يقوم بأمر فيه شبهة من الشبهات ففعله سنة نقدية بها في حالنا ليصلح مآلنا.

هل الوطء بانقطاع الدّم أو الغسل ؟

ذهب المالكية⁽⁴¹⁾ والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز وطء الحائض حتى تطهر بانقطاع الدّم، ويضاف إليه الاغتسال فلا يباح وطؤها قبل الغسل لأنّ الوطء قائم على شرطين : انقطاع الدّم أولاً وهو الطهر لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾⁽⁴²⁾، والطهارة ثانياً هي الغسل ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أي اغتسلن بالماء ﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾ وشدد المالكية على ضرورة الغسل حتى يحلّ الوطء، فلا يكفي التيمّم لعذر بعد انقطاع الدّم في حلّ الوطء⁽⁴³⁾.

وفرق الحنفية⁽⁴⁴⁾ بين أن ينقطع الدّم لأكثر مدّة الحيض عشرة أيام، وأكثر مدّة النفاس أربعين يوماً، وبين أن ينقطع لأقلّه، وبين أن ينقطع لتمام عادتها، وبين أن ينقطع قبل عادتها، فذهبوا إلى أنّه إذا انقطع الدّم على أكثر المدّة في الحيض بأن زاد عليها جاز وطء الزوجة دون غسل، ويستحب تأخير الوطء لما بعد الغسل. أمّا إذا انقطع الدّم قبل أكثر مدّة الحيض أو النفاس أو مع الأجل المعتاد، فإنّه لا يجوز وطؤها حتى تغتسل. وفي تحريم وطء الحائض والنفساء عناية بصحة المرأة والرجل على حدّ سواء لما قد يلحق الطرفين من أذى صحيّ وقف عليه الطّب الحديث، فقد يحدث هذا الاتصال التهابات عند المرأة فيؤدّي إلى ظهور طفيليات ضارّة في رحمها تتسبّب أحياناً في حدوث سرطان عنق الرّحم. والشارع ما منع هذا الفعل إلّا لما يلحقه من أضرار، وليست الغاية كبح جماح شهوة الطرفين، كما أنّ في الأمر مغزى تربوياً أخلاقياً

(41) الفقه على المذاهب الأربعة، ج1، ص134.

(42) سورة البقرة: 222.

(43) تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور محمد الطاهر، الدّار التّونسية للنشر، ج2، ص364. 43

(44) الفقه على المذاهب الأربعة، ج1، ص134.

وهو عدم إلحاق المتاعب بالمرأة وهي في حالة مرض، فالنفس بطبعها تنفر الدَّم والألم، فمن باب أولى أن تأبى الاستمتاع مع وجودهما.

د- تحريم الإجهاض :

ذهب الفقهاء إلى أَنَّ الإجهاض هو إلقاء الحمل ويعبرون عن ذلك بمردفات عدّة كالإسقاط والإلقاء والطّرح والإملاص. وقد فرّق الفقهاء في حكم الإجهاض بين كونه واقعا بعد نفخ الرّوح وبين حكمه قبل ذلك وبعد التّكوّن.

أمّا حكم الإجهاض بعد نفخ الرّوح، فهو موضع اتفاق، ونفخ الرّوح يكون بعد مائة وعشرين يوما كما ثبت في الحديث الصّحيح الذي رواه ابن مسعود مرفوعا : "إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْسِلُ الْمَلِكُ فَيَنْفِخُ فِيهِ الرّوحَ" (45). ولا يعلم خلافا بين الفقهاء في تحريم الإجهاض بعد نفخ الرّوح فقد نصّوا على أنّه إذا نفخت في الجنين الرّوح حرّم الإجهاض وجوبا وإجماعا.

أمّا حكم الإجهاض قبل نفخ الرّوح، ففيه اتّجاهات مختلفة وأقوال متعدّدة تظهر في المذهب الواحد، وقد ذهب مالك إلى جواز الإجهاض ما لم يتجاوز الجنين الأربعين يوما، وذهب الشّافعيّ إلى جواز ذلك لمدّة أربعة أشهر فأقلّ، أمّا الحنابلة، فجوّزوا ذلك في أوّل مراحل الحمل، وخصّ الحنفية (46) الإجهاض بوجود عذر، وتفصيل الأقوال هو الآتي : فمن المالكية والحنابلة والشّافعية من قال بالإباحة دون تقييد لعذر، فالإباحة هنا بالأولى. أمّا من قال بالكراهة من فقهاء الحنفية، فقد نقل ابن عابدين عنه : أنّه يكره الإلقاء قبل مضيّ زمن تنفخ فيه الرّوح لأنّ الماء بعدما وقع في الرّحم مألّه الحياة، فيكون له حكم الحياة، وهو رأي المالكية فيما قبل الأربعين يوما. ومنهم من قال بالتحريم وهو المعتمد عند الدّردير إذ لا يجوز الإجهاض ولو قبل الأربعين يوما.

(45) موسوعة الحديث النبوي، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ح رقم 2969.

(46) عودة عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ط1، س 1989، ج2، ص 292.

وقد ذهب البعض إلى الدّعى أنّ في الإجهاض عمليّة لتنظيم النّسل والمحافظة على الأسر خاصّة الأسر ذوات العدد، والحال أنّ الإسلام لم يمنع قطّ تنظيم النّسل، والدليل أنّ الرّسول شرّع العزل. وقد ظهرت اليوم طرق أخرى للتنظيم دون الإضرار بصحّة الأمّ. أمّا الإجهاض، فيلحق متاعب بالمرأة بل إنّ هذه المتاعب تضاعف متاعب الولادة وتفوقها، ومن هنا وجب تحاشيها وذلك محافظة على الصحّة الإنجابيّة للمرأة، فقد أثبت الطّب أنّ أكثر حالات العقم كانت نتاجا لتعرّض الأمّ لعمليّات الإجهاض المؤدّية إلى أمراض التصاق الرّحم وهو مرض يصعب معه الحمل ثانية ويستحيل في جلّ الحالات.

هـ - رأفة الإسلام في تنفيذ العقوبات على الحامل والمرضع وأصحاب الأعذار :

إنّ الجرائم في عرف الشريعة الإسلاميّة هي محظورات شرعيّة زجر الله عنها بحدّ أو تعزير، والمحظورات إمّا إتيان فعل منهيّ عنه أو ترك فعل مأمور به، والأفعال المعتبر فعلها أو تركها جرائم هي التي يسبّب إتيانها أو تركها ضررا في نظام الجماعة بعقائدها أو حياة أفرادها أو أموالهم أو أعراضهم أو مشاعرهم أو غير ذلك من شتّى الاعتبارات التي تستوجب المحافظة على الجماعة.

وقد شرّع العقاب في الجريمة لمنع النّاس من اقترافها، لأنّ النّهي عن الفعل أو الأمر بإتيانه لا يكفي وحده لحمل النّاس على القيام بالفعل أو الإقلاع عنه، ولو لا العقاب لكانت الأوامر والنّواهي ضربا من العبث، والمرأة شأنها شأن الرّجل قد تقع في هذا المحذور المنهيّ عنه فاستوجب عقابها مساواة لها مع أخيها الرّجل، إلّا أنّ الأمر محلّ نظر وهو كفيّة إقامة الحدود الشرعيّة على المرضع والحامل زمن ذلك.

الأصل أنّه لا يقام حدّ على حامل حتّى تضع حملها ولم يفرّق الفقهاء بين الحمل من زني أو الحمل المشروع، فلا ترجم المرأة إذا زنت ولا تقتل إذا

ارتدت ولا تقطع يدها إذا سرقَت ولا تجلد إذا قذفت أو شربت خمرًا حتَّى تضع حملها لما جاء عن بريدة أنَّ امرأةً من بني غامد قالت : يا رسول الله طهرني، قال : وما ذاك ؟ قالت : إنها حبلى من زنى. قال : أنت ؟ قالت : نعم، فقال لها : ارجعي حتَّى تضعي ما في بطنك، قال : فكفلها رجل من الأنصار حتَّى وضعت. قال : فأتى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال : إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من ترضعه، فقام رجل من الأنصار فقال : إليّ إرضاعه يا نبيَّ الله، قال : فرجمها (47).

ففي إقامة الحدِّ عليها زمن حملها إتلاف لنفس بشرية بريئة نتيجة ما يؤدِّي إليه الضَّرب، فلا يؤمن تلف الجنين من جرَّاء ذلك، فيهلك. أمَّا بعد الولادة فجوزَ المالكيَّة والحنفية إقامة الحدِّ إن كان رجماً، إلَّا إذا لم يوجد من يرضعه أو يتكفَّل برضاعه.

وذهبت الحنابلة والشافعية إلى عدم إقامة الحدِّ عليها حتَّى ترضعه لأنَّ الصَّغير في حاجة إلى لبن أمِّه. أمَّا إذا لم يوجد من يرضعه أو يتكفَّل برضاعه، تركت حتَّى تظلمه باتِّفاق الفقهاء. وإذا كان الحدُّ جلدًا، فيقام عليها الحدُّ بعد الوضع وانقطاع النَّفاس، فإن كانت قويَّة يؤمن هلاكها أقيم الحدُّ عليها، وإن كانت في نفاسها أو عليلَّة يخاف عليها الهلاك لم يَقم عليها الحدُّ حتَّى تطهر وتقوى. والدليل ما ورد في حديث أبي بكر : " إنَّ المرأة انطلقت فولدت غلاماً فجاءت به إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال لها : انطلقِي فتطهَّري من الدَّم " (48).

والتَّعْزِير بالجلد والقصاص في النَّفس والأطراف مثل حكم الحدود. وهكذا منع الإسلام معاقبة المرأة الحامل أو المرضع مهما كان جرمها وأياً كان

(47) موسوعة الحديث النبوي، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، ح رقم 3208.

(48) موسوعة الحديث النبوي، مسند أحمد، أول مسند البصريين، ح رقم 19541.

عقابها خوفا عليها من الهلاك أولا وعلى جنينها ثانيا، وفي ذلك دعوة صريحة إلى المحافظة على صحة المرأة وخاصة على الجانب الإنجابي بوقايته.

لقد وقفنا، على جملة من النتائج خلال ما تقدّم بسطه في هذا البحث تخصّص الصحة الإنجابية للمرأة زوجة وأما ولالأبناء جنينا ورضيعا، وللزوج طفلا وأبا، ويعدّ هذا الاهتمام بأفراد الأسرة اهتماما باللبنة الأولى للمجتمع .

لقد اهتمت الشريعة ونظّرت لما يجب أن تقوم عليه الأسرة حتّى قبل الشروع في إنشائها فضبطت جملة من الأسس والمبادئ والطرق والأساليب استنادا إلى أنّ الوقاية أفضل من العلاج.

وضبطت الشريعة طرقا علاجية لما يمكن أن يصيب أحد أفراد الأسرة من وهن فشرّعت قوانين وأحكاما تحمي الأمّ المرضع والمرأة الحائض والطفّل الرضيع.

ولا غرو اليوم أن يتفق العلم الحديث والقوانين الوضعيّة مع مبادئ الشريعة الإسلاميّة في ما جاءت به من منافع الختان وكره الغيلة وتأجيل عقوبة الحامل والمرضع ومضارّ الزنا...

إنّ البحث في موضوع الصحة الإنجابية بحث مترامي الأطراف لا ندعي الإلمام بكلّ جوانبه بقدر ما هو محاولة للتنبية إلى ضرورة دراسته دراسة أكاديمية مستفيضة تزيل كلّ لبس حول اتّهام الإسلام بفرض دونيّة على المرأة واستنقاص من شأنها بقدر ما يصل الدّارس فيه إلى التأكيد على مكانة المرأة وتشريفها خليفة لله أمّا وأختا وزوجة ونصفا للمجتمع.